المحاضرة رقم 02: ميزان المدفوعات

مقدمة: إن المعاملات الاقتصادية بين دول العالم يترتب عليها استحقاقات مالية متبادلة يتعين تسويتها في الحال أو في المستقبل ولذلك فمن المهم لكل دولة أن تعرف على وجه التحديد حقوقها قبل العالم الخارجي وإلتزاماتها نحوه. ولذا فهي تعد بيانا تسجل فيه حقوقها وإلتزاماتها .هذا البيان يسمى >>ميزان المدفوعات <<وغالبا ما يظهر هذا الميزان إختلال العلاقات الاقتصادية بين الدولة و العالم الخارجي بحيث يعطي صورة واضحة للسلطات المسؤولة في الدولة ليس فقط عن نقاط القوة والضعف في الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني، ولكن أيضا عن تأثير المعاملات الخارجية على الدخل الوطني ومستوى التشغيل في الداخل.

أولا:ماهية ميزان المدفوعات:

إن المعنى الاصطلاحي لميزان المدفوعات يشير إلى أنه :

<< ذلك البيان المنظم الذي يشمل جميع المعاملات الاقتصادية المختلفة، التي تتم في فترة زمنية معينة، أتفق على تحديدها بسنة بين المقيمين في تلك الدولة والعالم الخارجي أي غير المقيمين حيث ينشأ عنها حقوق لتلك الدولة مع العالم الخارجي، أو ديون والتزامات عليها قبل العالم الخارجي **>>**.

كما يعرف ميزان المدفوعات بأنه: **<<** عبارة عن تلخيص لكل المعاملات الاقتصادية والمالية الدولية التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في بقية دول العالم، خلال فترة زمنية غالبا ما تكون سنة**>>**.

إن الأساس النظري الذي يقوم عليه ميزان المدفوعات هو نظام القيد المزدوج في إمساك الدفاتر لتسجيل مختلف المعاملات التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين، ومن ثم فإن التعرض لمفهومي الإقامة و القيد المزدوج هو أمر بالغ الأهمية.

1-الإقامة:

يعتبر شخصا مقيما في بلد معين إذا كان يعيش بصفة دائمة في هذا البلد، وهكذا لا يعتبر السائحون والممثلون الدبلوماسيون وطلاب البعثات مثلا لا يعتبرون مقيمين في البلاد التي يوجدون فيها ولكن ببلادهم الأصلية.

ولا يختلف الحال بالنسبة للمؤسسات الحكومية والعامة والمؤسسات التي لا تهدف إلى تحقيق الربح، وتعتبر المشروعات الاقتصادية مقيمة في البلد الذي توجد فيه باعتبارها جزءا متكاملا من الاقتصاد القومي الذي تزاول نشاطها فيه، لا فارق في ذلك بين المشروعات الوطنية وفروع الشركات الأجنبية.ويمكن توضيح الوحدات المقيمة وغير المقيمة من خلال الجدول التالي:

الوحدات المقيمة	الوحدات غير المقيمة
-الموظفون الإداريون والعسكريون في السفارات الجزائرية بالخارج. -الأعوان المحليون(الموظفون في الجزائر) في السفارات الأجنبية. -السياح الجزائريون في الخارج . -وكلات المؤسسات الأجنبية الممارسة لنشاط دائم في الجزائر. -المؤسسات الجزائرية الممارسة لنشاط مؤقت (أقل من عام) في الخارج.	-الموظفون الدبلوماسيون والعسكريون الأجانب في الجزائر. -الموظفون الدوليون في الجزائر (اليونسكو، هيئة الأمم المتحدة...). -السياح الأجانب في الجزائر. -العمال الجزائريون المهاجرون. -الأعوان المحليون الموظفون في السفارات الجزائرية في الخارج.

2-نظام القيد المزدوج:

هو الأساس النظري الذي يعتمد عليه في تسجيل العمليات في ميزان المدفوعات، ويعني أن لكل عملية تتم في الخارج قيدين أحدهما دائن والآخر مدين متساويين في القيمة، وتعامل البنود المدينة في ميزان المدفوعات كبنود سالبة، بينما تعامل البنود الدائنة في ميزان المدفوعات كبنود موجبة، كما تستخدم عبارة "مدفوعات"و "متحصلات" كمرادف ل "مدين" و" دائن" على التوالي.

وبذلك تعتبر أي عملية تحتاج إلى النقد الأجنبي أو يترتب عليها التزامات بالدفع كبنود مدينة أو مدفوعات، ويعبر عنها بإشارة (-) والعكس فإن أي معاملة تؤدي إلى الحصول على النقد الأجنبي أو تقليل الالتزامات قبل العالم الخارجي تعتبر كبنود دائنة أو متحصلات، ويعبر عنها بإشارة (+).

ثانيا أقسام ميزان المدفوعات:

اختلف الاقتصاديون في تقسيمات ميزان المدفوعات وتحديد بنوده، و أيما كان سبب هذا الخلاف، فإن ماقننه صندوق النقد الدولي عام 1995 هو المعمول به الآن، ومن ثم فإن بنود ميزان المدفوعات تتمثل في مايلي:

1-حساب المعاملات الجارية:

يخصص هذا الحساب لتسجيل المعاملات الجارية التجارية من السلع والخدمات المتبادلة، وكذلك التحويلات من جانب واحد في الفترة المحددة التي يعتد بها الميزان.والبنود المعتادة التي نجدها في هذا الحساب هي على النحو التالي:

1-1.حساب التجارة المنظورة السلع:

ويتضمن هذا الحساب حركة السلع أثناء مرورها عبر الحدود الجمركية للدولة سواء بالدخول إلى الدولة **الواردات** أو الخروج منها **الصادرات**، وتقوم الدولة بتسجيل صادراتها من السلع في الجانب الدائن لميزان المدفوعات بينما تسجل وارداتها من السلع في الجانب المدين للميزان، أما بالنسبة للقيم المدفوعة عن هذه السلع بالنسبة للواردات والمتحصلة عنها بالنسبة للصادرات، فإنها تقيد في جانب المديونية و الدائنية لحساب رأس المال قصير الأجل عادة، إلا إذا كانت هذه السلع على سبيل المعونة أو الهبة أو من السلع المعمرة والأجهزة التي تستخدم في مشروعات استثمارية، ففي هاتين الحالتين الأخيرتين يقيد قيمتها في كل من حساب التحويلات من حانب واحد وحساب رأس المال طويل الأجل وذلك في جانبي الدائن والمدين حسب دخول أو خروج السلعة من الدولة.

ويطلق على الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات من السلع اصطلاح الميزان التجاري، ومن ثم فاذا كانت الصادرات تفوق الواردات قيل ان الميزان التجاري موافق، وإذا كانت الوادات هي التي تفوق الصادرات قيل أن الميزان التجاري غير موافق، وهذا يعبر عن مشكلة الفائض و العجز التي يواجهها ميزان المدفوعات عموما في بنود الحساب الجاري ككل.

1-2.حساب التجارة غير المنظورة الخدمات:

ويدرج به الخدمات المتبادلة بين الدولة والعالم الخارجي، فيشمل الخدمات التي تقدمها الدولة للخارج المتحصلات، والخدمات التي حصلت عليها من الخارج المدفوعات،ويتضمن أنواعا مختلفة من الخدمات مثل: خدمات النقل والتأمين والسياحة والصيرفة والاتصالات والتعليم ، الاستشارات الفنية والخدمات الحكومية، والخدمات الأخرى...

يلعب بند التجارة غير المنظورة دورا مهما في ميزان المدفوعات وان كانت تواجهه في بعض الأحيان صعوبة تسجيل و إحصاء الخدمات كما في السلع. وغلى أية حال فيمكن التغلب على هذه الصعوبات، من خلال عمليات حسابية يتم من خلالها معرفة متوسط النفقات أو المدفوعات والمتحصلات من هذه الخدمة، وتعتبر الأرقام التي يتم التوصل إليها تقديرية أكثر منها إحصائية.فمثلا تقدر نفقات خدمة السياحة على أساس متوسط الإنفاق اليومي مضروبا في عدد الأيام التي يقضيها السائح خارج بلده، وتقدر بعض البنود الأخرى للخدمات مثل: مدفوعات التأمين، وإيجار الأفلام، وعوائد حقوق التأليف والنشر من مصادر متعددة كالسجلات الصحيحة للشركات المعنية بتقديم الخدمة، والقيام ببعض الإحصاءات الرياضية الأخرى ومنها يتم الوصول إلى رقم إجمالي عن مجموع هذه الخدمات.

1-3.حساب التحويلات من جانب واحد:

يخصص هذا الحساب لتسجيل التحويلات من جانب واحد أي التحويلات التي يترتب عليها انتقال الموارد حقيقية أو موارد مالية من وإلى الخارج دون اقتضاء مقابل في الحال أو المستقبل، وهذه التحويلات قد تكون خاصة أو حكومية.

- التحويلات الخاصة وتشمل: الهبات و الإعانات والتبرعات (نقدية أو عينية) المقدمة أو المستلمة بواسطة الأفراد والهيئات الخاصة دينية، ثقافية، خيرية، مثال ذلك: تحويلات المهاجرين لذويهم في الخارج، هبات المؤسسات الخيرية.
- التحويلات الحكومية: وتشمل المنح والتعويضات(نقدية أو عينية) المقدمة أو المستلمة بواسطة الحكومات مثال ذلك: المنح التي تقدم لتعضيد برنامج التنمية الاقتصادية، أو للإعانة من الكوارث الطبيعية، أو لتمويل شراء معدات حربية، أو التعويضات من خسائر الحروب.

هذه التحويلات تعتبر كقيود مقابلة للموارد الحقيقية أو المالية المقدمة إلى أو المستلمة من بقية العالم بدون مقابل.

2-حساب رأس المال (العمليات الرأسمالية):

يسجل هذا الحساب جميع التغيرات في مركز الدائنية والمديونية للدولة قبل العالم الخارجي وينقسم ميزان أو حساب رأس المال إلى: حساب رأس المال طويل لأجل، حساب رأس المال قصير الأجل وأخيرا حساب الاحتياطي الرأسمالي من الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة والعملات الأجنبية التي تحتفظ بها الدولة لدى صندوق النقد الدولي، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

2-1-حساب رأس المال طويل الأجل: يسجل في هذا الحساب التدفقات الرأسمالية من الدولة إلى الخارج أو العكس، وهي التي تزيد مدتها عن سنة واحدة، وتضم :

* الاستثمارات المباشرة:وتتمثل في إنشاء أو المساهمة في إنشاء المشروعات التي تتم في الخارج من جانب المقيمين بالدولة أو التي تتم داخل الدولة من جانب غير المقيمين بها، ويلحق بالاستثمارات المباشرة الفروع التي تنشئها هذه المشروعات في دول أخرى.

* القروض طويلة الأجل:تتضمن القروض التي يحصل عليها القطاع العام أو الخاص من الدول والمؤسسات المصرفية الأجنبية والمنظمات التمويلية الدولية كالبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وكذلك القروض التي تمنحها الدولة أو المؤسسات المصرفية المقيمة وذلك للحكومات الأجنبية أو المؤسسات والأفراد غير المقيمين.

* الاستثمار في الأوراق المالية: وتتعلق بشراء الأسهم والسندات من المقيمين بالدولة نتيجة تعاملهم في الأسواق المالية العالمية، وكذلك شراء غير المقيمين بالدولة لأسهم وسندات الشركات العاملة بالدولة أو التي تملكها الهيئات الحكومية والبنوك المقيمة بالدولة.

تقيد المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل في الجانب الدائن لميزان المدفوعات إذا قام بها غير المقيمين بالدولة وفي الجانب المدين إذا قام بها المقيمون بالدولة في الخارج: ويقابل كلا منهما قيد للتسوية النقدية في حساب رأس المال قصير الأجل.

2-2.حساب رأس المال قصير الأجل:

يتضمن الاستثمارات الرأسمالية التي تقل مدتها عن سنة، وتتمثل في التغيرات التي تحدث في الودائع المصرفية والقروض التجارية ذات الأجل القصير و أذونات الخزانة الحكومية والأوراق التجارية سواء بالزيادة أو النقصان للمقيمين بالدولة لدى البنوك الأجنبية وكذلك لغير المقيمين بالدولة لدى البنوك الوطنية.

ولحساب رأس المال قصير الأجل دور فعال في ميزان المدفوعات حيث يقوم بدور التسوية لكافة بنود الميزان(حساب المعاملات الجارية وحساب رأس المال طويل الأجل)، إلا في حالات استثنائية، ويطلق على هذا الدور مسمى العمليات الموازنة ، وقد يكون الهدف مستقلا ويطلق عليه مسمى العمليات المستقلة وذلك تحقيقا لأغراض متعددة،فمثلا/يكون الهدف من تحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل، التهرب أو الخوف من بعض الظروف السياسة والاقتصادية لدولة ما، كالحرب والتضخم، وقد يكون الهدف هو الرغبة في تحقيق دخل أكبر نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة وأخيرا قد يكون الهدف هو المضاربة.

2-3-حساب الاحتياطي الرسمي والذهب:

يمثل التغير الذي يحدث في أرصدة الاحتياطي الرسمي للدولة والتغير الذي يحدث في الأرصدة الرسمية الأجنبية بها خلال فترة الميزان، وتشمل هذه الأرصدة ما تحتفظ به السلطات النقدية بالدولة(البنك المركزي) من ذهب وحقوق السحب الخاصة،و كذلك احتياطي الدولة من العملات الأجنبية الرسمية التي تحتفظ بها الدولة لدى صندوق النقد الدولي.

وتقيد أرصدة الاحتياطي الرسمي للدولة في الجانب المدين، بينما الزيادة في الأرصدة الأجنبية الرسمية للدولة تقيد في الجانب الدائن، وهذه الأرصدة تعتبر من العمليات الموازنة التي تقوم بتحقيق التوازن لميزان المدفوعات إذا حدث خلل بالعجز أو الفائض على النحو التالي:

*في حالة العجز:هنالك العديد من الطرق لتسوية العجز منها على سبيل المثال:

-السحب من الاحتياطات الدولية من الذهب النقدي بما يكفي لسد العجز أو السحب من حصة الدولة لدى صندوق النقد الدولي.

-تخفيض الأرصدة التي يحتفظ بها البنك المركزي من عملات أجنبية أو تخفيض الأصول المالية قصيرة الأجل التي يحتفظ بها مثل:أذونات الخزانة الأجنبية.

-زيادة دائنية البلد اتجاه البلد اتجاه الخارج من خلال بيع أذونات الخزانة للأجانب أو الاقتراض من الأسواق المالية الدولية أومن البنوك والهيئات الدولية امن الحكومات الأخرى.

*في حالة الفائض:

-زيادة احتياطات الذهب والعملات الصعبة.

-تقديم قروض قصيرة الأجل للدول المدينة وبالتالي زيادة دائنيتها قبل العالم الخارجي.

-تسديد ديونها السابقة.

3- بند السهو والخطأ:

وفقا لمبدأ القيد المزدوج فإن جميع العمليات التي يتضمنها ميزان المدفوعات لابد أن يتساوى فيها الجانب الدائن مع الجانب المدين وذلك من الناحية المحاسبية، ورغم ذلك فإن هذا التساوي عادة لا يحدث لجملة من الأسباب لعل أهمها:

-عدم وجود البيانات الإحصائية الكافية كتقارير الجمارك أو تقارير البنوك عن التغيرات التي تحدث في أرصدة غير المقيمين، وإما نتيجة التكلفة العالية لجمع البيانات، فتلجأ الدولةإلى الاعتماد على التقديرات الجزافية غير الدقيقة مما يؤدي إلى حدوث عدم الوازن أو التساوي بين رصيد العمليات.

-الخطأ في تقييم السلع و الخدمات محل التبادل نتيجة اختلاف أسعار صرف العملات.

-الخلل الناجم من تغيير قيمة العملة لدى أحد البلدين المتعاملين تجاريا

- قد تؤدي ضرورات الأمن القومي للبلد إلى عدم الإفصاح عن مشترياته العسكرية من أسلحة و عتاد لذلك تم إدراجها بفقرة السهو و الخطأ.

ولعلاج هذه المشكلة الحسابية تقوم الدولة بإضافة بند في نهاية ميزان المدفوعات يسمى بند السهو والخطأ، ويقصد بهذا البند الفرق بين القيمة الكلية للجانب الدائن والقيمة الكلية للجانب المدين في ميزان المدفوعات، وبعد إدخال هذا البند يتحقق التوازن الحسابي للميزان.

ثالثا: أهمية ميزان المدفوعات

إن لبيانات ميزان المدفوعات دلالاتها الخاصة التي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية في حد ذاتها مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني و ذلك للأسباب التالية:

1- إن هيكل هذه المعاملات الاقتصادية يعكس قوة الاقتصاد الوطني و قابليته و درجة تكييفه مع المتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي لأنه يعكس حجم و هيكل كل من الصادرات و المنتجات ، بما فيه العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات و درجة التوظيف ، و مستوى الأسعار و التكاليف، والمستوى العلمي والتكنلوجي ....

2- إن ميزان المدفوعات يظهر القوة المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف الطلب و عرض العملات الأجنبية و يبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات و نوع سلع التبادل ، الشيء الذي يؤدي إلى متابعة و معرفة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة و نتائج سياساتها الاقتصادية .

3- يشكل ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط و توجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد بسبب هيكله الجامع ، كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي و الجغرافي أو عند وضع السياسات المالية و النقدية ، و لذلك تعد المعلومات المدونة فيه ضرورية للبنوك و المؤسسات و الأشخاص ضمن مجالات التمويل و التجارة الخارجية .

4- إن المعاملات الاقتصادية التي تربط البلد مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماجه في الاقتصاد الدولي و بدلك فهي تقيس الموقف الدولي للقطر، فهو يظهر الأهمية النسبية للمبادلات مع الدول المختلفة، وحصة البلد من التجارة العالمية من حيث حجم المبادلات وطبيعتها .

رابعا: كيفية القيد في ميزان المدفوعات

يجري القيد في ميزان المدفوعات طبقا لنظرية القيد المزدوج في المحاسبة، ومضمون نظرية القيد المزدوج هو تسجيل كل عملية في الجانب الدائن والجانب المدين في نفس الوقت، ولتحاشي أي لبس بهذا الخصوص فإن هناك قاعدة عامة يجب التمسك بها وهي **أن كل عملية يترتب عليها زيادة دائنية الدولة قبل الخارج أو نقص مديونية الدولة للخارج تدرج في جانب الأصول أو الجانب الدائن**، وكل عملية يترتب عليها زيادة مديونية الدولة للخارج أو نقص دائنيتها قبل الخارج تدرج في جانب الخصوم أو الجانب المدين، ويصدق ذلك سواء كانت العملية انتقال السلع أو انتقال رؤوس الأموال، وربما تزيد الأمور وضوحا إذا أعدنا صياغة القاعدة بصورة أخرى كما يلي: «كل عملية يترتب عليها طلب عملة البلد وعرض عملة بلد أخر تقيد في الجانب الدائن، وكل عملية يترتب عليها عرض عملة البلد وطلب عملة بلد آخر تقيد في الجانب المدين».

<u>أمثلة:</u>

1- تصدير سلعة قيمتها 1000 وحدة نقدية دفعت بنقد أجنبي.

	دائن	مدين
سلع	1000	
رأسمال قصير الأجل		1000

تقيد هذه العملية مرة في حساب السلع بالدائن باعتبارها خروجا لقيمة[صادرات من سلعة معينة] ومرة في الجانب المدين من حساب رأس المال قصير الأجل باعتبارها دخولا لقيمة[ثمن هذه السلعة نقد أجنبي].

2- استيراد الآلات بقيمة2000 وحدة نقدية دفعت نقدا أجنبيا

	دائن	مدين
سلع		2000
رأسمال قصير الأجل	2000	

تقيد هذه العملية مرة في حساب السلع بالمدين باعتبارها دخولاا لقيمة[واردات من سلعة معينة]، ومرة في حساب رأس المال قصير الأجل في الجانب الدائن باعتباره[خوجا لقيمة].

3- آداء خدمة للخارج (نقل، تأمين، سياحة....)قيمتها3000 وحدة نقدية دفعت في حساب أجنبي في البنوك الوطنية.

	دائن	مدين
خدمات	3000	
رأسمال قصير الأجل		3000

تقيد هذه العملية مرة في الجانب الدائن لحساب الخدمات باعتباره[خروج قيمة]، ومرة في الجانب المدين في حساب رأسنال قصير الأجل باعتباره[دخول قيمة تتمثل في نقص الالتزامات قبل الخارج].

4- حصول الدولة على هبة في صورة قمح قيمته4000 وحدة نقدية.

	دائن	مدين
سلع		**4000**
هبات	**4000**	

5- شراء مقيمين لأسهم شركة أجنبية بقيمة قدرها 5000 وحدة نقدية بسحب على حساب مصرفي في الداخل.

	دائن	مدين
رأسمال طويل الأجل		**5000**
رأسمال قصير الأجل	**5000**	

تقيد هذه العملية مرة بالمدين قيمة داخلة في بند الرأسمال طويل الأجل، ومرة بالدائن قيمة خارجة من بند رأسمال قصير الأجل [خروج قيمة تتمثل في الالتزامات قبل الخارج].

6- تحقيق شركة لأرباح في نشاطها في الداخل قدرها1000000 وحدة نقدية أعادت استثمارها في مشروعها المحلي:

	دائن	مدين
دخل استثمارات		**1000000**
الرأسمال طويل الأجل	**1000000**	

تقيد هذه العملية مرة في بند دخل العائد على الاستثمار[دخول قيمة هي الخدمة التي تمثلها الأرباح]، ومرة بالدائن في حساب الرأسمال طويل الأجل[خروج لقيمة الاستثمار الاضافي]

خامسا:مفهوم توازن ميزان المدفوعات وأنواعه :

يعرف توازن ميزان المدفوعات بأنه الحالة التي تكون فيها المديونية مساوية للدائنية في المدفوعات المختلفة، وهناك نوعان من توازن ميزان المدفوعات هما:

1-1 التوازن الحسابي لميزان المدفوعات :

إن تسجيل العمليات في ميزان المدفوعات يتم وفقا لقاعدة القيد المزدوج المتعارف عليها في المحاسبة، والتي تؤدي إلى حتمية التوازن الحسابي بين مجموع المتحصلات ومجموع المدفوعات، غير أن هذا لايعني توازن جميع بنوده، وينجر عن توازن الحسابي للميزان ما يلي:

أ-مجموع المتحصلات=مجموع المدفوعات

ب-رصيد ميزان العمليات الجاريةرصيد العمليات الرأسمالية+رصيد ميزات التسوية الرسمية+رصيد السهو والخطأ=0

1-2 التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات :

إن فكرة التوازن الحسابي لميزان المدفوعات لا تعني أن البلد لا يواجه صعوبات في المدفوعات بل على العكس فالتوازن الحقيقي (الاقتصادي) لميزان المدفوعات ،يستلزم فئات معينة من البنود الدائنة والمدينة ، فالفائض والعجز يعرف بدلالة مجموعة معينة من البنود ، ولكي نتعرف على هذه البنود لا بد من التمييز بين نوعين من العمليات :

العمليات المستقلة أوالتلقائية : وهي التي تنشأ من تلقاء نفسها وليس لظهور عجز أو فائض في ميزان المدفوعات ،وتتمثل في عمليات الحساب الجاري وحساب رأس المال طويل الأجل وحركة رأس المال قصير الأجل بغرض المضاربة فقط ،وحساب التحويلات من جانب واحد وحساب الذهب للأغراض التجارية فقط .

عمليات الموازنة أو التسوية : وتظهر عند ظهور فائض أو عجز في ميزان المدفوعات بقصد الموازنة وتتمثل في حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل في شكل قروض أو تغير في طبيعة الأرصدة الأجنبية وفي حركة الذهب للأغراض النقدية .

ويوصف ميزان المدفوعات بأنه متوازن أو مختل اقتصاديا عندما تؤخذ في الحسبان العمليات المستقلة ،أي إذا كان جانبها المدين والدائن متساويان يعتبر متوازنا ،أما إذا زاد الجانب المدين أو الدائن على الآخر مختلا وللاختلال صورتان هما :

الفائض : الدائن >المدين

العجز : الدائن< المدين.

سادسا: الاختلال وكيفية معالجته في ميزان المدفوعات:

يعتبر ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية دائما متزنا نتيجة لمبدأ القيد المزدوج المتبع عند تسجيل كل عملية وبالتالي فإن الاختلال المقصود به الذي يمس هذا الميزان هو الاختلال الاقتصادي ، حيث أن التوازن الاقتصادي تفسره عمليات معينة (عمليات تلقائية وعمليات موازنة) ومنه يظهر العجز أو الفائض (الاختلال) في ميزان المدفوعات.و سوف نتطرق إلى أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات و كيفية معالجة الاختلال فيه.

1- الاختلال في ميزان المدفوعات وأنواعه

يعرف الاختلال في ميزان المدفوعات بأنه حالة عدم التوازن بين الجانبين المدين و الدائن في المعاملات التلقائية* ، و الخلل في ميزان المدفوعات قد يعني حدوث عجز أو فائض ، فبالنسبة للعجز فانه يظهر عند ما تتفوق المعاملات التلقائية المدينة على المعاملات التلقائية الدائنة ، أما الفائض فيظهر في الحالة العكسية أي عندما تتفوق المعاملات التلقائية الدائنة على المعاملات التلقائية المدينة .

1-1. أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات :

يمكن تقسيم أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات كما يلي :

1- الاختلال العارض : ويحدث هذا الاختلال نتيجة لظروف طارئة تؤثر على التوازن الاقتصادي الخارجي للدولة ،مثل:الظروف المرتبطة بالكوارث الطبيعية ، أو الآفات الزراعية التي تصيب المحاصيل الزراعية وينشا عنها عجز في الميزان التجاري نتيجة نقص الصادرات من هذه المحاصيل ومن ثم يحدث الخلل في مجموع بنود الميزان ، والكوارث

* المعاملات المستقلة أوالتلقائية : وهي التي تنشأ من تلقاء نفسها وليس لظهور عجز أو فائض في ميزان المدفوعات ،وتتمثل في عمليات الحساب الجاري وحساب رأس المال طويل الأجل وحركة رأس المال قصير الأجل بغرض المضاربة فقط ،وحساب التحويلات من جانب واحد وحساب الذهب للأغراض التجارية فقط .

المصاحبة للحروب و الزلازل والتي تؤدي بحياة كثير من البشر و الحيوانات و تهدم المنازل و المصانع والمنشات الحيوية بالدولة ، ويتصف هذا النوع من الاختلال بالطابع المؤقت ، حيث يزول بزوال الأسباب المؤدية إليه.

2- الاختلال الموسمي : ويرتبط هذا النوع من الاختلال بالدول النامية والزراعية ، والتي تعتمد في صادراتها على المحاصيل الزراعية فتصدر المحصول الزراعي في الموسم المعين لنضجه ، ويظهر فائض ايجابي في الميزان ولكن عندما ينتهي هذا الموسم وينخفض التصدير ، يظهر عجز بالميزان ، وتصبح الواردات اكبر من الصادرات. ولا يرتبط هذا الاختلال بالسنة كلها ، وإنما يحدث في مواسم متعددة من تلك السنة ، ويتصف هذا الاختلال أيضا بأنه مؤقتا وليس أصليا ، إذ من خلاله يمكن أن يتم التوازن لميزان المدفوعات عن طريق الفائض الذي تحقق من خلال موسم معين ، فيقوم بتعويض العجز الذي حدث في موسم آخر، فيتحقق التوازن في فترة الميزان وهي فترة سنة.

3- الاختلال الدوري : تتعرض اقتصاديات الدول الرأسمالية إلى فترات الرواج والكساد فتتأثر موازين مدفوعاتها وتحقق فائضا أو عجزا طبقا للدورة الاقتصادية ، ويمكن أن ينتقل هذه الاختلال عن طريق التجارة الخارجية إلى الدول الأخرى ، خاصة إذا كانت الدول التي حدث فيها الاختلال ذات أهمية للاقتصاد الدولي .

4- الاختلال الاتجاهي : ويظهر عادة في الدول التي تنتقل من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو، حيث تزداد قيمة وارداتها عن صادراتها في مراحلها الأولى للتنمية ، و السبب في ذلك هو زيادة طلبها على السلع الاستثمارية ،دون زيادة مماثلة في الصادرات ، مما يؤدي إلى عجز في الميزان التجاري ثم في ميزان المدفوعات.

الاختلال الهيكلي : يعود هذا النوع من الاختلال أساسا إلى عدم مرونة الجهاز الإنتاجي والى التغير في ظروف العرض و الطلب مما يؤثر على الهيكل الاقتصادي للدولة ، وتوزيع الموارد الاقتصادية بين القطاعات المختلفة وعادة ما نجد هذا النوع من الاختلال في الدول النامية.

كما يرجع هذا النوع من الاختلال حسب الصندوق النقد الدولي إلى الإفراط في مستويات الطلب الداخلي الذي ينهك موارد الدولة و احتياطاتها الخارجية لتسديد قيمة وارداتها . أو بسبب التضخم ومستوياته العالية الناشئة عن الارتفاع المتواصل في الأسعار الداخلية مقارنة بالأسعار الأجنبية .

2- أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات

توجد أسباب عديدة تؤدي إلى الاختلال في ميزان المدفوعات ولعل أهمها:

1- التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية:

توجد علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات وسعر صرف العملة للبلد ، فإذا كان سعر الصرف لعملة بلد ما أكبر من قيمتها الحقيقية ، سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار سلع البلد ذاته من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها ، وبالتالي سيؤدي دلك إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات.

أما إذا تم تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب أن تكون عليه ، سيؤدي دلك إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات مما يؤدي أيضا إلى حدوث اختلال في الميزان ، لذلك هذه الإختلالات غالبا ما ينتج عنها ضغوط تضخمية والتي تساهم في استمرارية الاختلال في الميزان.

2- أسباب هيكلية :

وهي الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للإقتصاد الوطني وخاصة هيكل التجارة الخارجية (سواء الصادرات أو الواردات)، إضافة إلى قدرتها الإنتاجية وبأساليب فنية متقدمة ، وهذا ما ينطبق تماما على حالة الدول النامية التي يتسم هيكل صادراتها بالتركيز السلعي أي اعتمادها على سلعة أو سلعتين أساسيتين (زراعية أو معدنية أو بترولية) ، حيث عادة ما تتأثر هذه الصادرات بالعوامل الخارجية المتجسدة في مرونة الطلب الخارجي عليها في الأسواق العالمية كتغير أذواق المستهلكين وانصرافهم عن هذه السلع أو عند حدوث تقدم فني في الخارج يؤدي إلى خفض أثمان السلع المماثلة لصادرات هذه الدول في الخارج.

3- أسباب دورية:

و هي أسباب تتعلق بالتقلبات الاقتصادية التي تصيب النظام الاقتصادي الرأسمالي ، ففي فترات الانكماش ينخفض الإنتاج والدخول والأثمان وتزداد معدلات البطالة ، فتنكمش الواردات مما قد يؤدي إلى حدوث فائض، وفي فترات التضخم يزيد الإنتاج وترتفع الأثمان والأجور والدخول فتقل قدرة البلد على التصدير وتزيد وارداته مما قد يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات ، ويلاحظ أن التقلبات لا تبدأ في نفس الوقت في كافة الدول، كما تتفاوت حدتها من دولة إلى أخرى وتنتقل هذه التقلبات الدورية عن الدول ذات الوزن في الاقتصاد العالمي إلى الدول الأخرى(الشركاء التجاريين) عن طريق مضاعف التجارة الخارجية ، وتتأثر بالتالي موازين مدفوعات هده الدول عن طريق ما يصيب مستويات الأسعار والدخول فيها.

4- الظروف الطارئة:

قد تحصل أسباب عرضية لا يمكن التنبؤ بها وقد تؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان مدفوعات القطر كما في حالة الكوارث الطبيعية واندلاع الحروب والتغير المفاجئ في أذواق المستهلكين محليا ودوليا ، فهذه الحالات ستؤثر على صادرات القطر المعني الشيء الذي ينجر عنه انخفاض في حصيلة هذه الصادرات المقدرة بالنقد الأجنبي خصوصا قد يصاحب ذلك تحويلات رأسمالية إلى خارج القطر مما يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات.

5- أسباب أخرى :

من الأسباب الأخرى التي قد ينشأ عنها اختلال في ميزان المدفوعات كانخفاض الإنتاجية في الدول النامية نتيجة قلة أدوات الإنتاج ، لذلك تقدم هذه الدول على برامج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يزداد فيها استيرادها من الآلات والتجهيزات الفنية ومستلزمات الإنتاج وغيرها من سلع التنمية لفترة طويلة ، وتهدف هذه البلدان من هذا إلى رفع مستوى الاستثمار الذي غالبا ما يتجاوز طاقتها من الادخار الاختياري ، ويترتب عن هذا التفاوت بين مستوى الاستثمار ومستوى الادخار اتجاه نحو التضخم ، وهو اتجاه مزمن إذ أنه سنة بعد سنة ونتيجة لهذا التضخم ونظرا لزيادة واردات هذه الدول المتطورة فإنها تعاني عجزا دائما أو مزمنا في ميزان مدفوعاتها وتمول هذه الواردات بقروض طويلة الأجل معقودة مقدما.

3- كيفية معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات:

عند حدوث خلل في ميزان المدفوعات فان السلطات النقدية تتدخل من اجل إحداث توازن، و ذلك من خلال اتخاذ جملة من الإجراءات ،و عموما هناك طريقتان لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات و هما:

3-1. التصحيح عن طريق آلية السوق :

و يتم التصحيح عبر آلية السوق باستخدام جملة من الطرق نورد أهمها حسب تدرج الفكر الاقتصادي و هي:

1 – آلية التسوية في ظل النظرية الكلاسيكية :

و هي آلية تتم في إطار ما يسمى قاعدة الذهب، الذي كان سائدا خلال تلك الفترة و التي تميزت بما يلي:

– حرية كاملة لاسترداد و تصدير الذهب .

– تعادل أسعار الصرف.

ووفقا للتصور الكلاسيكي فان تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات يتم بصورة تلقائية ، فعجز ميزان المدفوعات لبلد ما سيؤدي إلى تدفق الذهب إلى الخارج ، و يؤدي خروج الذهب إلى انخفاض كمية النقود في التداول ، طالما أن العرض النقدي قد ربط مباشرة برصيد البلد من الذهب ، و سيؤدي انخفاض كمية النقود إلى انخفاض الأسعار و نفقات النتاج عن طريق طلب نقدي كلي اصغر من السلع و الخدمات ، و يبدأ انخفاض الأسعار يؤثر على الصادرات فتزداد و تنكمش الواردات و من ثم يأخذ العجز في التلاشي تدريجيا و هذا سيؤدي إلى التوازن في ميزان المدفوعات ، و يتوقف بالتالي تدفق الذهب إلى الخارج،و في حالة الفائض سوف تتم التطورات باتجاه عكسي.

و مع ظهور النقود الائتمانية و تطور العمل المصرفي ، شرحت مسالة التوازن في ميزان المدفوعات عن طريق التأثير المباشر للبنوك المركزية (لجنة كان ليف – انجلترا1918) و التغيرات في أسعار الفائدة على انتقال رؤوس الأموال قصيرة الأجل التلقائية .

و قدرة البنوك التجارية على خلق النقد من خلال التوسع في الائتمان المصرفي نتيجة لاستمرار العمل بنظام الاحتياطي النقدي الجزئي.

العجز في ميزان المدفوعات سيصنع ضغطا انكماشيا على الاقتصاد القومي على ثلاث مستويات :كمية النقود المصرفية ، احتياطي البنوك التجارية لدى البنك المركزي ، احتياطات البنك المركزي الخارجية.

و ما إن تنخفض احتياطات البنك المركزي الخارجية حتى يتبع سياسة نقدية تقييدية ، فيلجأ إلى رفع سعر الخصم و ينتج عن ارتفاع سعر الخصم ارتفاع أسعار الفائدة قصيرة الأجل ، و هذا ما سيؤدي إلى انخفاض حجم الائتمان فينخفض عرض النقود ، و ينشا عن انخفاض عرض النقود انخفاض في مستوى الأسعار المحلية، و من ثم تزداد الصادرات و تنكمش الواردات و يعود التوازن من جديد إلى ميزان المدفوعات.

2– التصحيح عن طريق سعر الصرف:

و هي الآلية المتبعة في حالة التخلي عن قاعدة الذهب الدولية (سيادة نظام العملات الورقية خلال الفترة الممتدة ما بين الحربين العالميتين)، واتباع نظام سعر صرف حر ، وعدم تقيده من قبل السلطات النقدية.

وتتلخص هذه الآلية في أن القطر الذي يعاني من حالة عجز في ميزان مدفوعا ته عادة ما يحتاج إلى العملات الأجنبية وبالتالي سوف يضطر إلى عرض عملته المحلية في أسواق الصرف الأجنبية ، بيد أن زيادة عرض العملة المحلية سيؤدي إلى انخفاض سعرها في الأسواق المذكورة وعندها ستغدو أسعار السلع والخدمات المنتجة في ذلك القطر منخفضة مقارنة بالسلع والخدمات الأجنبية فيزداد الطلب على منتجات القطر، وهكذا تزداد صادراته مقابل انخفاض استيرادا ته نظرا لارتفاع أسعار المنتجات الأجنبية في هذه الحالة وتستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات ، أما في حالة وجود فائض في الميزان فإنه يحدث العكس تماما.

3– التصحيح عن طريق الدخول:

تعتمد هذه الطريقة على النظرية الكينزية التي تهتم بالتغيرات الحاصلة في الدخول وآثارها على الصرف الأجنبي وبالتالي على وضع ميزان المدفوعات وأهم شروط النظرية هي:

أ- ثبات أسعار الصرف.

ب- جمود الأسعار (ثباتها).

ج- الاعتماد على السياسة المالية وخاصة الإنفاق العام للتأثير على الدخل تحت تأثير مضاعف الإنفاق.

و تتلخص هذه النظرية في أن الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات سيؤدي إلى إحداث تغير في مستوى الاستخدام والإنتاج للبلد وبالتالي في مستوى الدخل المحقق وذلك تحت تأثير مضاعف التجارة الخارجية ،

فحينما يسجل ميزان المدفوعات لبلد ما فائضا جراء التزايد في صادراته ومنه سوف يرتفع مستوى الاستخدام في تلك الصناعات التصديرية فتواكبها زيادة في معدل الأجور ومن تم الدخول الموزعة وسيترتب على زيادة الدخول تنامي في الطلب على السلع والخدمات بنسبة أكبر نتيجة لعمل المضاعف فترتفع الاستيرادات مما يؤدي إلى عودة التوازن إلى الميزان . ويحدث العكس في حالة وجود عجز في الميزان.

غير أن العديد من الاقتصاديين الكنزيين لا يرون ضمانا لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات بهذه الطريقة ذلك لأنه في حالة العجز فإن انخفاض الدخل قد لا يكون بنفس مقدار الانخفاض الحاصل في الإنفاق وما يجر بدوره إلى انخفاض في الطلب على الصرف الأجنبي ، ولهذا السبب وحده يمكن أن تتدخل السلطات العامة من أجل إجراء تغييرات مناسبة (مقصودة) في الدخل بالقدر الذي يؤدي إلى إعادة التوازن في ميزان المدفوعات.

وطبقا للنظرية الكينزية يمكن أن تقوم السياسة المالية بدور هام في هذا المجال وذلك من خلال التغيرات في الإنفاق كاستخدام الضرائب مثلا، ففي حالة وجود عجز في الميزان يمكن إجراء تخفيض في الإنفاق العام بفرض ضرائب على الدخول مثلا وتحث تأثير المضاعف سيؤدي دلك إلى انخفاض أكبر في الدخل وبالتالي في الطلب الكلي بما في دلك الطلب على الاستيرادات، وهذا يعني انخفاض الطلب على الصرف الأجنبي، وعندها سيعود التوازن إلى الميزان وينطبق ذلك أيضا في حالة وجود فائض في الميزان ولكن بصورة متعاكسة، علاوة على دلك تستطيع السلطات المالية استخدام السياسة النقدية لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات، ومن أهم أدوات السياسة النقدية هي سعر الفائدة حيث يتم خفض عرض النقد في التداول الذي يؤدي بدوره إلى رفع سعر الفائدة مما سيؤثر على حجم الإنفاق الكلي نظرا لانخفاض الإنفاق الاستثماري في هذه الحالة، وهو ما يشجع على تدفق رؤوس الأموال للداخل وعندها سيتحسن موقف ميزان المدفوعات .

نستنتج من المعطيات السابقة أن بمقدور السلطات العامة التدخل في إعادة التوازن لميزان المدفوعات باستخدام السياسة المالية أو النقدية لمعالجة حالة عدم التوازن في الاقتصاد سواء عند حدوث تضخم (بسبب العجز في الميزان) أو كساد اقتصادي (بسبب الفائض في الميزان) ويطلق على هذه المعالجات بسياسات الاستقرار.

4- التصحيح عن طريق التدخل الحكومي :

من المعروف أن هناك علاقة و وثيقة بين ميزان المدفوعات و الدخل القومي لقطر ما ، تغير أحدهما يؤدي إلى تغير الآخر ، إن مستويات دخل مرتفعة محليا يؤدي إلى زيادة الطلب المحلي على السلع و الخدمات من الخارج و بالتالي يزداد الطلب على العملة الأجنبية و بالتالي يزداد العجز في ميزان المدفوعات، وعلى العكس من ذلك إن مستويات

الدخل المرتفعة في الخارج يؤدي إلى زيادة طلب الأجانب على السلع و الخدمات المحلية و بالتالي يزداد الطلب على العملة المحلية مما يؤدي إلى تصحيح ميزان المدفوعات .

و تستطيع لحكومة تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات من خلال الانكماش و التضخم المحليين، فإذا كان هناك عجز في ميزان المدفوعات فإن الحكومة تقوم بسياسات انكماشية و ذلك بتخفيض الطلب الكلي الفعال على السلع و الخدمات المحلية و بالتالي يحدث انكماش في الدخول و تدني في القوة الشرائية و انخفاض في مستوى الأسعار المحلية و يحدث العكس في حالة وجود فائض في ميزان المدفوعات، لتجنب استمرار الخلل الحاصل في ميزان المدفوعات من ناحية ، وللحد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة من ناحية أخرى.

وتستخدم السلطات العامة جملة من الإجراءات لمعالجة الخلل في ميزان مدفوعاتها ويمكن تحديدها كما يلي :

3-2. إجراءات تتخذ داخل الاقتصاد الوطني : ومنها

أ- استخدام أدوات السياسة التجارية المختلفة للخفض من حجم الواردات كزيادة الرسوم الجمركية على الواردات أو فرض القيود الكمية على الواردات (نظام الحصص) وتقديم الدعم والإعانات للصادرات.

ب- اللجوء إلى تخفيض أسعار الصرف لعلاج العجز في ميزان المدفوعات أو إتباع نظام أسعار الصرف المتعددة أو فرض الرقابة على النقد.

ج- بيع الأسهم والسندات المحلية للأجانب للحصول على العملات الأجنبية ، أو بيع العقارات المحلية للأجانب وذلك في حالة حصول عجز في ميزان المدفوعات.

د- استخدام الذهب والاحتياطات الأجنبية المتاحة للقطر في تصحيح الخلل في الميزان.

2.2- إجراءات تتخذ خارج الاقتصاد الوطني:

أ- اللجوء إلى القروض الخارجية من المصادر المختلفة مثل: صندوق النقد الدولي ، أو من البنوك المركزية الأجنبية .

ب- بيع جزء من الاحتياطي الذهبي للخارج .

ج- بيع الأسهم والسندات التي تملكها السلطات العامة في المؤسسات الأجنبية لمواطني تلك الأقطار للحصول على النقد الأجنبي.